القبيلةُ في المجتمع اليمني [اجتماعياً وسياسياً]

د. محمد والي هائل جرادي
أستاذ علم الاجتماع المشارك في قسم علم الاجتماع
كلية التربية/ جامعة عدن

(المقدمة)

تعدُّ البنية الاجتماعية في اليمن من أكثر البنى قبلية، فهي من البنى الراسخة حتى أن القبائل الرئيسة التي يتألف منها المجتمع اليمني مثل: حاشد وبكيل تعدُّ نفسها فروعاً من قبيلة همدانية تعود إلى (٥٠٠) سنة قبل الميلاد، وترجع أصولها إلى قحطان الجد الأول لعرب الجنوب. وكانت الدولة في اليمن عبر التاريخ، ولاتزال تواجه مقاومة ومعارضة شديدة من القبائل اليمنية التي كانت ترفض سياسية هذه الدول الهادفة إلى توحيد اليمن والقضاء على استغلال الجماعات القبلية والحد من نفوذها، إذ كان يعزُّ على القبائل اليمنية أن تتنازل عن استغلالها من أجل الاندماج الكامل في المملكة القومية الواحدة، ولذا فقد عرفت القبائل اليمنية بأنها تمثل جماعات عسكرية محاربة إلى جانب كونها جماعات قبلية مزارعة ومستقرة. لذلك فقد ظل العنصر السياسي القبلي في اليمن يحتل نفوذاً قوياً، ويؤدي دوراً مهماً في تحديد السياسية العامة للدولة اليمنية التي حكمت اليمن في الماضي والحاضر. وقد ظلت القبائلُ اليمنيةُ على حالها تقريبا قبل الإسلام وبعده، إذ احتفظت لنفسها بنظمها الاجتماعية، وتقاليدها وأعرافها القديمة وتقسيماتها القرابية..... والسياسية والمكانية؛ وذلك على الرغم من الاندماج أو الانقسامات القرابية والسياسية التي كانت تتم فيما بينها عبر العصور الماضية، إذ إن علاقات الارتباط والانضمام من جهة، والانقسام أو الانشقاق من جهة أخرى كانت في النهاية تنظم في كل موحد وهو المجتمع القبلي كما هو قائم حتى الآن.

إن العلاقة السياسية التي كانت تربط القبائل بالإمامة في اليمن عبر القرون الماضية كان يسودها التمرد والعصيان المستمر على نظام حكم الإمامة، وقد حاولت من جانبها أن تفرض سلطة وهيبة الدولة المركزية على تلك القبائل عن طريق تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في حل الخلافات والمنازعات والقضايا المختلفة، وذلك بدلاً عن القوانين والنظم العرفية التي كانت الإمامة قد أطلقت عليها كلمة (الطاغوت) الأمر الذي جعل القبائل تتمسك أكثر فأكثر بنظمها القبلية المتوارثة الاجتماعية منها والسياسية والقانونية (العرفية).

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث في أن المجتمع اليمني ومنه المجتمع القبلي على وجه الخصوص، يُعدُّ مجالاً مهماً للدراسات والأبحاث العلمية الاجتماعية والأنثروبولوجية وذلك نظراً لتنوع مظاهر الحياة فيه، وسيادة ظاهرة الحياة القبلية التي لا تزال تحتفظ لنفسها بكثير من عناصر وخصائص الحياة القبلية التي كانت سائدة في المجتمع القبلي العربي ، مع مشاركتها في الوقت الحاضر نفسه. وبالرغم مما كُتب عن اليمن من مؤلفات ودراسات عدَّة، وبلغات مختلفة، فإن ما كُتب عن المجتمع القبلي لا يزال حتى الآن غيرُ كافٍ لكي يقدم لنا مادة علمية اجتماعية وأنثروبولوجية متكاملة، وذلك لأن الدراسات في معظمها عبارة عن كتب ومؤلفات تاريخية عامة يغلب عليها طابع الوصف وسرد الأحداث كما أنها دون أي تحليل للخلفيات والمسببات الكاملة وراء الأحداث والوقائع التاريخية التي أشارت إليها تلك الكتابات والمؤلفات. وتحدد أهمية القيام بهذه الدراسة التي قمنا بها بعدد النقاط المهمة من الناحية النظرية والعملية.

١. من الناحية النظرية:

أ) ترتبط أهمية الدراسة النظرية كونها تتناول بالبحث والتحليل مجتمعاً أخذت فترات التكون الاجتماعي والبنائي فيه مدَّة زمنية طويلة، أصبحت معها الروابط ، والصلات النسبية تشكل نظماً اجتماعية وسياسية وقانونية (عرفية) واقتصادية راسخة.

٢. تنبع أهمية الدراسة النظرية في كونها تتناول بالبحث دراسة البناء القبلي في المجتمع اليمني في مدَّة أصبحت القبيلة فيها تؤدي دوراً رئيساً ومؤثراً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة في اليمن.

٣. أن دراسة المجتمع القبلي في اليمن دراسة بنائية وظيفية سوف تساهم في جانبٍ مهم من الجوانب الاجتماعية والسياسية، ويتمثل هذا الإسهام في تعريض هذه الدراسة للجوانب التالية:

أ. تحليل التنظيم الاجتماعي والسياسي للمجتمع القبلي في اليمن.

ب. تحليل أسباب وعوامل الصراع الاجتماعي والسياسي القبلي، وعلاقة التوازن السياسي الاجتماعي.

ب) من الناحية التطبيقية:

في ضوء ما تقدم يمكن أن تحدد الأهمية التطبيقية للدراسة في الآتي:

١. الكشف عن العلاقات بين عوامل التغير في البناء القبلي في اليمن، حتى يمكن الافادة منها في وضع سياسية التنمية.
٢. تحليل العلاقة القائمة بين النظام السياسي القبلي، والنظم الاجتماعية الأخرى.
٣. الكشف عن الأثر الذي يؤديه النظام القبلي في سياسة اليمن الداخلية والخارجية، ومدى توافق السياسة الفعلية مع السياسة التي تتبعها الدولة في اليمن.

إشكاليات الدراسة :

تكمن إشكالية الدراسة في أن المجتمع اليمني مجتمع تقليدي قبلي ذو نزعة دينية عالية، يعاني صعوبات وتحديات على مختلف البنى، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فمجتمع يحاول الانتقال من مرحلة الماضي الشمولي وسلبياته التي سادت خلاصة العقود الماضية، إلى مرحلة المستقبل بما يحمله من طموحات في الحرية والمساواة والمشاركة والتقدم والرفاهية. ومن هنا كان الحرص على معرفة: ماهي طبيعة الثقافة السياسية لدى أهم بنية من بنى المجتمع اليمني ألا وهي القبيلة وما تشكله القبيلة واستقرارها في اليمن؟.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى الآتي:

١- الكشف عن طبيعة ومستوى المعرفة السياسية لدى أفراد القبائل اليمنية.
٢- تهدف إلى معرفة اتجاهات الثقافة السياسية ودرجة التسامح التي يتمتع بها أفراد القبائل تجاه الآخر السياسي والمذهبي والحضاري، وتجاه بعضهم ببعض كفاعل سياسي، وتجاه النظام السياسي ومدى شعورهم بتأثيرهم في مدخلات ومخرجات العملية السياسية. ودرجة تمسكهم بالهوية القبلية التي تعتمد على العصبيات الضيقة.
٣- تحليل أسباب وعوامل الصراع الاجتماعي والسياسي القبلي وعلاقة التوازن السياسي، ونظام المسؤولية الجماعية.

وأخيراً تسعى الدراسة إلى قياس درجة الفاعلية والدور السياسي الذي تقوم به القبيلة في النظام السياسي.

مشكلات الدراسة وتساؤلاتها : تثير هذه الدراسة عدَّة تساؤلات:

- ما مفهوم القبيلة في الفكر العربي؟
- ما الفرق بين القبيلة بصفتها نظاماً سياسياً، والقبيلة بصفتها تنظيماً اجتماعياً واقتصادياً؟
- ما مفهوم القبيلة في اليمن؟ وما الخصائص والسمات التي يتميز بها النظام القبلي في اليمن؟
- لماذا تعدُّ القبيلة سياسية في اليمن؟
- ماهي عوامل قوة النظام السياسي القبلي وعوامل ضعفه؟

- ما أسباب سياسة الصدام المسلح بين القبيلة والدولة؟
- إلى أي مدى يؤثر المتغير الخارجي قوةً وضعفاً في كلٍّ من المؤسسة القبليّة والنظام السياسي في اليمن؟

الصعوبات التي واجهت الباحث :

أبرز الصعوبات التي واجهها الباحث تتمثل في أن الظروف العامة في مجتمع الدراسة كانت غير مواتية، وغير مساعدة لإجراء الدراسة الميدانية ولا سيما الناحية الأمنية في المناطق القبلية التي تنقّل فيها الباحث لجمع مادة هذه الدراسة نتيجة للمشاكل والصراعات والحروب السائدة فيها، ولا تزال تسود أغلب المناطق القبلية حتى الآن.

منهج الدراسة :

أما من حيث منهج الدراسة الذي إتبعه الباحث فقد اعتمد على المنهج الأنثروبولوجي الوظيفي البنائي الذي يقوم على الملاحظة بالمشاركة اعتقاداً من الباحث، بأن هذا المنهج الدراسي أكثر ملاءمة وصلاحية من غيره لتحقيق أهداف الدراسة من خلال رصد واقع البناء القبلي كما هو قائم في الوقت الحاضر. وقد استعان إلى جانب بالمنهج السابق المناهج العلمية الأخرى ومنها:

المنهج التاريخي: وذلك للاستعانة به في التعرف على مكونات وعناصر البناء الاجتماعي القبلي في الماضي، ومدى استقرار هذه المكونات والعناصر في الزمن الحاضر.

المنهج المقارن: وذلك للاستعانة به في عملية المقارنة بين ما قام الباحث بجمعه من مادة علمية تتعلق بموضوع الدراسة في الوقت الحاضر، وبين المادة النظرية التاريخية والمعاصرة التي تم الاطلاع عليها والمتعلق بنظم وخصائص ومكونات القبائل اليمنية، وغيرها من القبائل الأخرى العربية وغير العربية.

أما من حيث أسلوب التحليل الذي إتبعه الباحث في معالجة المادة العلمية، فقد تمثّل في استخدام الأسلوب الوصفي والأسلوب التفسيري.و إذا أردنا التعرف على مفهوم القبيلة علينا التعرف على الآراء في الفكرين الغربي والعربي إذ تتباين الآراء حول مفهوم البحث. فإلى أي مدى تتفق الأفكار أو تختلف حول هذا المفهوم؟ يحاول هذا البحث الإجابة عن هذا التساؤل من خلال مطلب رئيس يخص التعريف بالقبيلة، ويتناول هذا المطلب التعريف بالقبيلة في إطار اتجاهات ثلاثة هي:

أولاً : مفهوم القبيلة في أدبيات الفكر العربي:

إن كلمة قبيلة في اللغة الإنجليزية، كما أوردها قاموس "إكس فورد" مشتقة من الأصل اللاتيني "Tribus" ويشير إلى التقسيم الثلاثي لشعب روما القديمة، إذ كان مقسماً إلى فروع ثلاثة هي: "Ramnes" و "sabines" و "Luceres" .[١] وقد عرف قاموس"إكسفورد" القبيلة أنها جماعة من الناس يشكلون مجتمعاً محلياً، ويعلنون أنهم ينحدرون من جد أو سلف مشترك.[١] ويذهب قاموس العلوم الاجتماعية إلى تعريف القبيلة بأنها عبارة عن نسق من التنظيم الاجتماعي، يشمل جماعات عدَّة محلية مثل القرى، والبدنان، والعشائر، وتقطن القبيلة إقليمياً مشتركاً، وتتحدث لغة واحدة، وتسود بينها ثقافة مشتركة، وترتكز على مجموعة من العواطف الأولية "البدائية"[٢]

وفي مجال الأنثروبولوجيا تذهب بعض الأدبيات الغربية، عند تعريفها لمفهوم القبيلة إلى أن القبيلة تمثل مجتمعاً محلياً، تسوده مجموعة من العواطف والثقافة الأولية "البدائية" ويعطى للعامل القرابي أولويته على غيره من العوامل.[٣] ولذا فإن الفكر الغربي ينظر إلى الكيان القبلي، على أنه كيان راكد تاريخياً، وغير قابل للتطور. فالقبيلة وفقاً لهذا الفكر، بنية تقليدية[٤] يتعينّ تحطيمها لا تطويرها؛ لأنها نقيض التطور والتقدم، ولذا فإنَّ عملية التحديث بجوانبها المتعددة تقوم بإزالة هذا الكيان "القبلي" الراكد والمعيق لتطور المجتمع وتقدمه.

ويبقى السؤال هل هذه الآراء تتفق مع الحال اليمنية؟ الجواب: إن هذه الحال حسب المعطيات والواقع الاجتماعي لا تتفق مع تلك الآراء، فالقبيلة اليمنية كانت جزءاً من الدولة، بل كانت في التاريخ اليمني القديم بمثابة "نواة" لتكوين الدولة، إذ ظهر ما يسمى بدولة القبيلة، كما أن القبيلة اليوم تعيش وتتعايش مع الدولة، بل وتشارك النظام السياسي في صنع قراره، كذلك ما زالت القبيلة المعاصرة تمارس كثيراً من المهمات والوظائف التي من المفترض أن يقوم بها ما يسمى بـ (مؤسسات المجتمع المدني) في مجتمعات أخرى[٥].

مفهوم القبيلة في الفكر العربي:

١- المعنى اللغوي للقبيلة:

يعرِّف علماء اللغة العربية القبيلة على أنها: جماعة من الناس تنتسب إلى أب أو جد واحد. كقبائل العرب، وسائرهم من الناس. وأخذت قبائلُ العرب، من قبائل الرأس لاجتماعها، وجماعتها الشعب، والقبائل دونها، يقال الشعب أكبر من القبيلة ثم البطن ثم الفخذ، والقبيلة من الحيوان والنبات الصنف، رأيت قبائل من الطير أي

أصدقاء، وكل صنف منها قبيلة: فالغربان قبيلة، وقبائل الشجرة أغصانها، ويقال للفرس تفاؤلاً، قبيلة أي كأنها تحمل قبيلة، أو كأن الفارس الذي عليها يقوم مقام قبيلة[٦].

٢- التعريف الاصطلاحي للقبيلة والنظام القبلي:

تُعرّف القبيلة العربية على أنها: جماعة من الناس ينتمون حقيقة أو وهماً، إلى أصل مشترك، ويشعرون بانتسابه إلى أب أو جد أعلى[٧]. أما القبيلة بصفتها نظام، فإنها تُعرّف بأنها: ذلك النمط من الحياة الذي نجد فيه الأمة الواحدة موزعة إلى جماعات بشرية مستقلة، يجمع بين أفراد كل منها صلة النسب المشترك، سواء كان هذا النسب حقيقياً أم وهمياً[٨]. وهكذا يلاحظ أن لفظة "القبيلة" العربية تشمل مجالين رئيسين:

أولهما: يشير إلى مجموعة قرابية تقوم على الانتساب للأب، ومن ثم تتجلى هنا أهمية علم الأنساب ولجوء المتخصصين في الماضي إليه لدراسة القبيلة. ورغم امتداد علاقات النسب إلى ما هو أبعد من القبيلة، إلاَّ أنها كانت الإطار المرجعي الأمثل لغالبية المرتبطين بالقبيلة، وتوفر القبيلة إطاراً لهوية مشتركة، وترتب حقوقاً والتزامات مهمة على أفرادها.

ثانيهما: يقصد بمفهوم "القبيلة" المكانة الاجتماعية المستندة إلى أصل عربي نقي "أي من قحطان أو عدنان". حيث إن النسب من جهة الأب كان وما زال هو الحاسم في الاعتراف بالمكانة القبلية.[٩]

٣- القبيلة بوصفها نظاماً إجتماعياً:

تعدُّ القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعي الرئيسة في المجتمع العربي قبل الإسلام. فهي موجودة في الصحاري والقرى، وفي الحواضر والمدن[١٣] وتضم القبيلة عادة جماعات داخلية، تسمى: العشيرة، والبطن، والفخذ، والفصيلة، والرهط. وتدل هذه الجماعات أو التقسيمات القبلية على مستويات مختلفة في التنظيم الاجتماعي، ولا تدل على طرق العيش والكسب[١٤]. وتتميز القبيلة بصفتها تنظيماً اجتماعياً بالسمات الآتية:

١- تشكل القبيلة جماعة متماسكة، تتميز بالتضامن والشعور بروح الجماعة، ولكل فرد أو مجموعة من الأفراد فيها دور معين يقوم به، حيث تؤلف القبيلة مجموعة من الأدوار المتكاملة[١٥].

٢- توجد القبيلة بتنظيماتها الاجتماعية المتعددة في عدة تصنيفات معيشية[١٦] ، وبأشكال مختلفة بين البدو الرحل، وفي القرى الفلاحية والمدن[١٧].

٣- القبيلة من الناحية الاجتماعية غير معزولة عن سائر القبائل الأخرى، فالمصاهرات بين القبائل كانت أمراً مألوفاً. إضافة إلى ما كانت تشكله الأسواق القبلية من إطار موسمي لتفاخر القبائل، وتبادل السلع فيما بينهما[١٨].

٤- تمثل القبيلة تنظيماً اجتماعياً يستند إلى نظم وأعراف وتقاليد، وُجدت لمنح أفراد القبيلة القدرة على مواجهة ما يحيط بهم من ظروف طبيعية وبيئيّة قاسية[١٩].

٥- تمثل القبيلة العربية وحدة اجتماعية متماسكة، تُسيّر شؤون حياتها، وتحقق مصالحها عبر تنظيم داخلي محدد.

وعلى الرغم من الحديث عن تماسك القبيلة، ووحدة مصالحها فإنها تشكل تنظيماً منقسماً إلى شرائح اجتماعية متعددة على وفق تراتب داخلي يشتمل على الفئات الآتية[٢٠]:

- **زعماء القبيلة وشيوخها:** ويمثلون السلطة السياسية والناطقين باسم قبائلهم.
- **الفرسان أو المحاربون:** وهم القاعدة العسكرية للقبيلة، وهم في الغالب من أبناء زعماء القبائل والبطون، والأفخاذ، والأسر والعائلات.
- **العامة:** وهم سواد القبيلة، وحاملو الأعباء فيها كالرعاة والمزارعين، والحرفيين.
- **العبيد:** وهم موالي القبيلة، والملحقون بها يشاركونها سراءها وضراءها[٢١].

وهكذا فإن وحدة القبيلة لا تنفي التخصص الفئوي بين أفرادها، إذ إن التوازن الدقيق بين الفئات الاجتماعية يكفل تأمين الاستمرارية الاقتصادية – الاجتماعية للقبيلة ودورها التشغيلي فلكل فرد في القبيلة موقع اجتماعي خاص به، يصعب تجاوزه بسبب الموروث القبلي الذي يمثل دور الضبّاط القانوني لعمل القبيلة العربية وديمومتها[٢٢].

٤ – القبيلة بوصفها نظاماً إقتصادياً:

انقسمت القبيلة العربية قبل الإسلام إلى قسمين رئيسين: بدو رحل، وحضر مقيمين[٢٣].وقد كان العرب في وضع اقتصادي – اجتماعي متباين، إذ كانت بعض مجتمعاتهم تجارية، وبعضها زراعية إقطاعية، وأخرى مجتمعات رعوية[٢٤].فاليمن على سبيل المثال كانت من أخصب أجزاء الجزيرة، وقد شهدت أرقى مستوى من الحضارة العربية قبل الإسلام، وأعلى درجة من تنظيم الدولة والمجتمع، ومع أن الزراعة كانت عاملاً مهماً في اقتصادها إلاَّ أن "رخاءها"... وقوتها استندت إلى التجارة[٢٤].وللتعرف على الاقتصاد القبلي، وأنماطه نجد أن القبائل العربية عرفت أنماطاً ثلاثة للإنتاج هي[٢٥]: الرعي، والزراعة، والصيد بنوعيه البري والبحري.

وقد ساد نمط أو أكثر من هذه الأنماط الثلاثة في بعض القبائل، دون غيرها. كما وجدت بعض الحرف والصناعات الأولية، وتحديداً بين القبائل الأكثر استقراراً في المدن والقرى، لا سيما في كلٍّ من اليمن والحجاز. وقد أدت التجارة دوراً رئيساً في حياة كل التكوينات القبلية في الجزيرة العربية على مرِّ العصور، بما فيها عصر ما قبل الإسلام(٢٦).

٥ - **مفهوم القبيلة في اليمن:**

يمكن تعريف القبيلة بأنها شكل من أشكال النظام الاجتماعي الذي يسود أجزاء شاسعة في اليمن، ويتميزّ المجتمع القبلي بأن أعضاءه يرتبطون فيما بينهم برابطة القرابة وبعلاقات النسب العائلية المشتركة، كما أنهم يعيشون في منطقة جغرافية ذات حدود واضحة في الغالب، يمارسون في داخلها سلطانهم باستقلالية عن أية سلطة خارجية، ولكنهم يدينون بالولاء لزعامتهم الذين يختارونهم من بينهم، إذ يتولى هؤلاء إدارة شؤون حياتهم بواسطة أعراف خاصة بهم، كما يتميزون بالتكامل فيما بينهم والتضامن تجاه غيرهم(٢٧) وتتكون القبيلة من وحدات وأجزاء تسمى لُحم وأفخاذ وأبدان وجبال وبيوت. ويدين النظام القبلي في اليمن من حيث وجوده واستمراره لعاملين هما:

العامل الأول: غياب أو ضعف سيطرة الدولة وأجهزتها.

العامل الثاني: عدم وجود فائض في الإنتاج، وهذا هو ما يفسر لنا هيمنة النظام القبلي في المناطق الشمالية والشرقية من اليمن التي تتميز بأنها مناطق وعرة المسالك وفقيرة، مقارنة بالمناطق الأخرى، كما أنها تفتقد لسيطرة قوية من السلطة المركزية(٢٨). ويوجد في اليمن ثلاثة أنواع من القبائل: زراعية مستقرة، وبدوية شبه مترجلة، وبدو رُحل إذ تعيش الأولى في الجبال والوديان الواقعة جنوب وغرب وشمال العاصمة صنعاء، بينما تعيش الثانية والثالثة في المناطق الصحراوية والمتاخمة لها كمنطقة مأرب وشبوة والجوف.

وتهيمن في اليمن ثلاث اتحادات قبلية رئيسة، هي: اتحاد قبائل بكيل وحاشد ومذحج، وتتشكل هذه الاتحادات من قبائل رئيسة تتفرع عنها وحدات قبلية أصغر، ولكل وحدة قبلية كيانها الخاص المستقل وأراضيها المحددة ومسؤوليتها التضامنية الخاصة تجاه الآخرين. كما أن لها قارب في أن تقيم علاقات مواخاة "تحالف" مع أية قبيلة أخرى بما فيها القبائل من الاتحادات القبلية الأخرى، كما أنها تتحمل وحدها مسؤولية أعمالها تجاه الآخرين كالحرب أو إبرام الاتفاقيات. ومن الثابت تاريخياً أن التضامن بين القبائل لا يحدث بشكل تلقائي، إلا في حال ما إذا تمت

الدعوة الجماعية لها بواسطة "الداعي الكبير" ولكل قبيلة كامل الصلاحية في قبول أو رفض هذه الدعوة. والقبيلة في اليمن مثل غالبية القبائل العربية تربطها وشائح قوية ومتشابهة في التفاخر بنزعة الترابط والقرابة القائمة على وحدة الدم، وعلى التمسك بالعادات والتقاليد والسلوكيات، والأعراف، مع وجود بعض الاختلافات التي تميز القبائل اليمنية عن القبائل العربية، تتمثل في الآتي:

أ- أن القبائل اليمنية مستقرة جغرافياً منذُ مئات السنين.

ب- تفاخر القبائل اليمنية بأنها أصل العرب ومهد حضارتهم.

ج- عدم تقبلها لفكرة الاندماج بسهولة في الدولة المركزية.

د- النزوع إلى الاندماج والانقسام المحدود في نطاق القبائل اليمنية مع بعضها ببعض في ما يسمى بـ"البناء الانقسامي الاجتماعي والسياسي[٢٩].

وتعدُّ هذه المؤشرات متميزة مثلاً عن خصائص القبيلة في المغرب العربي التي تتصف بالخصائص التالية:

١- **التنوع:** لقد أدَّت الفتوحات العربية التي تعرضت لها بلدان المغرب العربي والغزوات، والتجارة، والهجرات دوراً بارزاً في تنوع الخارطة الأثنية للمجتمع.

٢- **الحركية:** وهي حركية أفقية وعمودية تميزت بالهجرات الداخلية والخارجية، كما تميزت بتكسير الجمود الطبقي عبر السماح للأفراد والمجموعات بتغير وظائفها ومراتبها ومكانتها الاجتماعية.

٣- **الاندماج الداخلي** بين المجموعات القبلية والتعايش الذي أسهم في أغناء مرتكزات الهوية الجماعية نحو الاندماج الوطني.[٣٠]

وتختلف القبائل العربية في عاداتها وتقاليدها عن تلك التي تعيش في وسط وجنوب أفريقيا أو الموجودة في الغرب الأمريكي، إذ يؤدي السحر والشعوذة وطقوسها دوراً رئيسياً في حياة القبيلة وتماسكها الاجتماعي والسياسي. لقد نجح الإسلام إلى حدٍ كبير في تهذيب كثير من الصفات الجاهلية المذمومة لدى القبائل العربية.[٣١] غير أن الصراع على الزعامة بين القبائل اليمنية المتنافسة والمتحفزة لتقاسم السلطة والجاه قد أطلق لفكرة العصبية العنان، وشكّل أهم العوامل السلبية المؤثرة في تأزم الحياة السياسية، وعرقلة تطور المجتمع اليمني، بل ثباته عند الحد الأدنى من درجات الانطلاق نحو المستقبل، نتيجة لثقافتها التقليدية الرافضة للتحديث. وقد يعود ذلك إلى طبيعة الحكم الأسري المغلق الذي فرضه حكام اليمن منذ أقدم العصور، وعدم الانفتاح على العالم، وأيضاً لطبيعة بعض مناطق اليمن الجبلية الوعرة، وامتداداتها التي أضعفت باستمرار من إمكانية فرض أي سلطة مركزية هيبتها، واستغلالها ثروات اليمن لصالح البناء والتحديث، بل إن اعتماد تلك النظم على مشايخ

القبائل في تسيير شؤون تلك المناطق الجبلية، أو الدخول في حروب بالوكالة مع بعضهم بعض نيابة عنها، وذلك عبر تاريخ الصراع الاجتماعي والسياسي، خلق حالة من التوتر السياسي انعكس سلباً على الثقافة السياسية المنغلقة والمتوازية لدى المجتمع اليمني والتي جاءت مرحلة الثورة والاستقلال، ومن ثم الوحدة والديمقراطية لتفك قيودها وتبعث فيها بعض قيّم المستقبل الديمقراطي وطموحاته. أن التأثير المتزايد لبعض المشايخ من خلال تمسكهم وفرضهم العديد من القيّم السياسية السلبية القبلية على المجتمع اليمني لازال يؤثر في مستقبل التحضر والتنمية في اليمن. وهو ما دفع أحد الباحثين إلى اتهام الزعامات القبلية بالمحاولات المستمرة لتأكيد مصالحها والمحافظة عليها من خلال التآمر وضرب كافة القوى والفصائل الأخرى على الساحة من أجل استنزاف مقدرات المجتمع لصالح قلة من المشائخ[٣٢]. ومن هنا نجد أنه من الأهمية عندما يشار إلى التكوينات القبلية في المجتمع اليمني، فإنه يجب التشديد على طبيعتها المستقرة بصفتها جماعات مرتبطة بالأرض، إذ يعيش رجال القبائل في مناطق ريفية أو شبه ريفية، يعملون بالزراعة. ويمكن الإشارة إلى أن القبائل تشكل أقاليم مستقلة نسبياً، تحاول الحفاظ عليها في مواجهة السلطة المركزية، إذ يتجه ولاء أعضاء القبائل إلى القبيلة قبل كل شيء[٣٣].

الخصائص والسمات التي يتميز بها النظام القبلي في اليمن تتمثل في:-

١- النزعة نحو الاستقلال، وميل القبائل لمقاومة أي حكم مركزي.

٢- الولاء إلى القبيلة وشيخها، هذا الولاء يشوبه التعصب الشديد في مقابل ضعف الولاء إلى الدولة والوطن.

٣- الاحتكام إلى العُرف القبلي الذي يحكم كل أوجه الحياة القبلية.

٤- ضرورة وجود شيخ على رأس كل قبيلة يُناط به العُرف القبلي.

٥- احتقار الأنشطة والأعمال اليدوية وبخاصة الحرفية والمهنية[٣٤].

٦- حب تملك السلاح بشتى أنواعه واستخدامه متى شاء.

ويُذكر أن المجتمع القبلي اليمني يقوم على نوع من العلاقات والروابط الاجتماعية، التي تدور حول وحدة الدم أو العصبية التي تفرض بعض الحقوق والالتزامات المتبادلة. وتتميز الحياة القبلية بأمرين:

أولاً: أن القبيلة تتمسك باستقلالها الذاتي، وتتعصب له أشد التعصب.

ثانياً: أن القبليين منغمسون في حياة حضارية خاصة بهم، وغالباً ما يستمدوا جذورها من القديم، ولا يقبلون التأثيرات الخارجية بسهولة[٣٥].

ويعتمد النسق السياسي القبلي في اليمن على التنظيم الانقسامي في المجتمعات القبلية التقليدية التي لا تؤلف دولة، فكل قبيلة أو قسم من أقسامها

يتمتع بكيان سياسي واقتصادي خاص، وأن كل قبيلة تستقل بمنطقة جغرافية محددة وخاصة بها، إذ تعدّها ملكاً لها دون غيرها من القبائل والأقسام القبلية الأخرى، وكل منطقة مرسومة الحدود وموضحة المعالم سواء بالنسبة للقبيلة نفسها أم لغيرها من القبائل الأخرى، بحيث لا يجوز لأية قبيلة الاعتداء على الحدود أو احتلال أراضي غيرها من القبائل الأخرى[٣٦]. وتعدُّ الحياة القبلية في اليمن ظاهرة تاريخية وسياسية وثقافية، بقدر ماهي ظاهرة اجتماعية بنائية معقدة، عاشت اليمن في ظلها عبر مراحل تاريخها الطويل حياة سياسية واجتماعية غير مستقرة، وذلك على الرغم من مظاهر الوحدة الحضارية والثقافية والدينية التي تميز بها المجتمع اليمني. وقد أدّت الضرورات المعيشية بالقبائل إلى أن يتحالف ضعيفها مع الأقوى طلباً لحمايته، وأن يجتمع الأقوياء على عهد واحد ضد خصمهم المشترك.

والملاحظ أن ارتباط الفرد بقبيلته في اليمن يعطيه السلطة والقوة ويجعله شريكاً في المكاسب، وتجد الحماية القبلية لطالبها جذورها في الماضي السحيق، إذ كان يقوم بعضهم بطلب حق الجوار لدى قبيلة أخرى، فإذا تم منحه لطالبه كان في منزلة ما تعرفه الدول الحديثة "بحق اللجوء السياسي" فيها[٣٧]. وكثيراً ما لوحظ أنه أمام المخاطر التي تهدد القبيلة ومنها التحديات الحضارية، والضغوط الرسمية فإنها تتجاوز خلافاتها وصراعاتها الذاتية؛ لكي تواجه الخطر الشامل المشترك مجتمعة متضامنة ملمومة الشمل، موحدة القسمات في الظاهر مهما انطوت عليه علاقاتها من تنازع أو صراع أو حروب قبلية بسبب الحدود والثأر وما شاكل ذلك.

ولا ريب أن العصبية القبلية التي كانت سائدة في المجتمع البدوي والقبلي العربي قبل الإسلام ما تزال تؤدي دوراً كبيراً في الحياة القبلية اليمنية المعاصرة، كما أن القبائل اليمنية التي باتت تعيش حياة سياسية واقتصادية وثقافية جديدة لم تستطع التخلص من نعراتها القبلية وروابطها العصبية[٣٨]. ويرتبط البناء الاجتماعي القبلي المعاصر في اليمن في معظم خصائصه الثقافية والسياسية والاجتماعية بالبناء الاجتماعي للمجتمع القبلي القديم والحديث، ويجسّد ذلك تفسيره في أسباب متنوعة من أهمها: أن كثيراً من العناصر والملامح الاجتماعية والثقافية والسياسية القائمة لدى القبائل اليمنية المعاصرة، ما هو إلا استمرار لتلك الأنماط الثقافية والاجتماعية التي كانت تتميز بها الحياة اليمنية القديمة. والبناء الاجتماعي القبلي في اليمن ليس بناءً طبقياً، وإنما هو بنيان مراتبي يشتمل على منازل ومراكز اجتماعية محددة ومتواترة، تتقرر من خلالها الواجبات والحقوق والعلاقات التي تربط الأفراد والجماعات بعضهم ببعض.

وتتسم العلاقة التي تربط شيخ القبيلة بأعضائها بأنها ليست رابطة مادية إجبارية، أو علاقة حاكم بمحكوم، بحيث تعطي للشيخ الحق في أن يفعل في مواجهة أعضاء القبيلة ما يشاء، إنما هي علاقة خضوع معنوي في الغالب، واحترام متبادل وعليه يمكن الحديث عن نفوذ الشيخ بين أفراد قبيلته، وليس عن سلطانه وقوته أو تحكّمه فيهم، كما أن نفوذ الشيخ في القبيلة، إنما يعتمد على سلوكه القيادي وطبيعة تعامله مع أفراد قبيلته، ودوره في حل المشاكل والمنازعات فيما بينهم، والدفاع عن حقوق الضعفاء والمظلومين منهم، والحصول للقبيلة على أكثر قدر من المنافع في مواجهة الآخرين.

ورغم ما أصاب المجتمع اليمني من تغيرات متنوعة، ولحق بنيته من تطور وخاصة في الحقبة الزمنية الأخيرة ما فتئ النظام القبلي مزدهراً، كما أن العلاقات القبلية العشائرية ما زالت مهيمنة في معظم أجزاء الريف اليمني خاصة في شماله "الشمال" ولم تستطع الأنظمة والقوانين الحديثة على سبيل المثال اختراقه على نحو فعّال؛ إذ تصطدم بالقواعد والأعراف القبلية المتحكمة في العلاقات العامة والخاصة التي تدعم بدرجات متفاوتة بالاجتماع مع أسباب أخرى، استمرار العلاقات القديمة في المجتمع. وما زالت الحياة الاجتماعية في كثير من أجزاء اليمن المدنية تتغذى إلى هذا الحد أو ذاك قيمها من الموروث القبلي، الثأر والعار على سبيل المثال ما فتئا يحتلان مساحة ضخمة في الكيان الاجتماعي باليمن، ويشكلان سلوك الناس بدرجات متفاوتة. وذلك هو ما حدا ببعض الباحثين على أن يؤكدوا أن النظام السياسي والإداري القبلي في اليمن ما يزال أقوى في تأثيره وفاعليته في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القبلية من النظام السياسي والإداري للدولة.

ومن أشكال التناقض بين الدولة المركزية والزعامات العشائرية والقبلية تدخل الزعامات القبلية في أعمال الدولة حتى المتعلقة منها بالسيادة، وسعيها ما وسعها الجهد لتعطيل قوانينها والتمرد على أوامرها أو التحريض على ذلك تحت عباءة هذه الحجة أو تلك[٣٩]. وتعتمد السلطات الرسمية في اليمن اعتماداً يكاد يكون كلياً على القنوات المشايخية في الاتصال بكثير من القبائل اليمنية، بل إن كثيراً من المشايخ يعتبرون لدى كل من السلطة والجمهور القبلي مفتاح الحل والعقد لكثيرٍ من القضايا في عدد من المناطق، وتعظم النظرة إليهم بمقدار اتساع ورفعة مكانتهم، ومدى نفوذهم وتأثيرهم على قبائلهم من جهة، وعلى الدولة من جهة أخرى وخاصة في الفترات التاريخية التي يتزايد فيها على بعض القبائل عمل خطر القبائل الأخرى المعادية لها وللدولة معاً.

القبيلة اليمنية بوصفها مفهوماً سياسياً :

يرى هذا الباحث أن القبيلة اليمنية أحد مفاهيم القبيلة السياسية، فهي بحكم التعريف تشكل مفهوماً سياسياً، إذ تجمع بعضاً من سمات الحزب السياسي وجماعات الضغط أو جماعات المصلحة. فالقبيلة اليمنية تسعى للوصول إلى السلطة، وتشارك في صنع القرار السياسي اليمني بشكل مباشر "وهذه إحدى سمات الحزب السياسي". وهي كذلك تسعى للتأثير في صنع القرارات السياسية ، بما يحقق مصالحها ومطالبها " وهذه من سمات جماعات الضغط أو جماعات المصلحة".

كما أن القبيلة اليمنية سياسية الجذور بحكم تطورها التاريخي، فالقبيلة اليمنية، تاريخياً، كانت تتحول إلى دولة قوية أو إلى مملكة بزعامة القبيلة القوية "الغالبة". أما في التاريخ اليمني الحديث والمعاصر فقد مارس، وما زال يمارس زعماء "شيوخ" القبائل مهام سياسية عدّة، إذ شاركوا في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة. كما أن أحد أبرز الشيوخ القبليين [الشيخ/ عبدالله الأحمر] قد ترأس ثلاثة مجالس نيابية، إضافة إلى ترؤسه لحزب التجمع اليمني للإصلاح(٤٠).

لماذا القبيلة السياسية في اليمن :

تذهب هذه الدراسة إلى أن القبيلة اليمنية (سياسية رغم أنفها) فهي ذات مكونات سياسية، وحاملة للسياسة للأسباب الآتية:

١- أسباب تاريخية :

فالقبيلة اليمنية كانت وما تزال من أهم مكونات الدولة اليمنية(٤١) فالدولة اليمنية قبلية النشأة والتكوين، كما أن الغياب التاريخي للسلطة المركزية للدولة اليمنية الواحدة(٤٢) قد ساعد على الحضور السياسي للقبيلة اليمنية.

٢- أسباب سياسية :

من أهم هذه الأسباب:

أ) غياب شرعية كثير من السلطات اليمنية الحاكمة المتعاقبة أو ضعفها، وتدني قدرتها على القيام بوظائفها تجاه المجتمع اليمني، في مقابل حضور أنظمة سياسية (تحكيمية ظالمة، يتزعمها حاكم جائر أو سلطة مستبدة).

ب) يهدف استمرار ظاهرة شخصانية السلطة السياسية، إذ يتم اختزال مفهوم الدولة والنظام السياسي في شخص الحاكم الفرد وقلة من أتباعه؛ تقوم كثير من السلطات اليمنية الحاكمة بأتباع سياسة فرق تسد بين مكونات المجتمع اليمني، حيث يتم ضرب قبيلة بأخرى عبر قيام بعض هؤلاء الحكام السياسيين بتقديم العون السياسي لبعض القبائل الضعيفة لتوازن القبائل القوية بهدف إضعافها؛ بمعنى إتّباع سياسة

مـا يمكـن تسـميته بتقويـة الضـعيف، مـن القبائـل، لا لتقـوى، وإنمـا ليضـعف القـوى ويكون أيضاً معه ضعيفاً.

٣- أسباب مرتبطة بطبيعة البنية القبلية اليمنية ذاتها :

فالقبيلـة اليمنيـة بحكـم تشـابه مفهـوم الدولـة (بنيويـاً) وتحاكيهـا سياسـياً، وإذا كانـت هـذه الدراسـة قـد ذهبـت فـي تعريفهـا للقبيلـة اليمنيـة بأنهـا تشـكل تنظيمـاً اجتماعيـاً وسياسـياً واقتصـادياً وعسـكرياً واحـداً، فإنـه ينبغـي التأكيـد فـي هـذا السـياق علـى أن (محاكاة) القبيلة للدولة اليمنية تتمثل في:-

أ- وجـود شـيوخ قبليـين، هـم بمثابـة قيـادات أو رؤسـاء لقبـائلهم، يفتـرض فـيهم ممثلـون لصالح قبائلهم ومدافعون عن حقوقها.

ب- امتلاك القبيلة اليمنية لأرض محددة، لأن القبائل اليمنية غالباً قبائل مستقرة.

ج- وجود مصلحة مشتركة لرجال القبيلة جميعاً (شيوخاً وأفراداً).

د- قيام تحالفات سياسية (قبيلة - قبلية).

٤- أسباب عسكرية وحربية :

فالقبيلـة اليمنيـة تمتلـك ثقافـة حربيـة، وقيمـاً قتاليـة، ومـن ثـم فهـي تشـكل تنظيمـاً عسـكرياً، إذ يلاحـظ امتلاكهـا لجيشـها وأسـلحتها الخاصـة بهـا. فقـد كانـت القبيلـة اليمنيـة، ومـا تـزال تمثـل المخـزون البشـري المـزود والـداعم للدولـة وللحكـام اليمنيـين المتعـافيين بالرجـال المحـاربين والجيـوش المقاتلـة. فالقبيلـة اليمنيـة وفقـاً للخطـاب الخلـدوني، تُعـد مـن أهـل السـيف[٤٣]؛ فهـي عـادة مـا تكـون قريبـة مـن أهـل السـلطة والحكم فـي اليمن، متـأثرة بالحـاكم السياسـي، ومـؤثرة فيـه بعلاقـة جدليـة (تـأثير وتـأثر). وهكـذا فالقبيلـة اليمنيـة - إذن- فاعلـة فـي السياسـة، منفعلـة بهـا. وتعتمـد السـلطات الرسـمية فـي اليمن اعتمـاداً يكـاد يكـون كليـاً علـى القنـوات المشـايخية فـي الاتصـال بكثيـر مـن القبائـل اليمنيـة، بـل إن كثيـراً مـن المشـايخ يعتبـرون لـدى كـل مـن السـلطة والجمهـور القبلـي مفتـاح الحـل والعقـد لكثيـر مـن القضـايا فـي عـدد مـن المنـاطق، وتعظـم النظـرة إلـيهم بمقـدار اتسـاع ورفعـة مكـانتهم، ومـدى نفـوذهم وتـأثيرهم فـي قبـائلهم مـن جهـة، وفـي الدولـة مـن جهـة أخـرى، ولا سـيما فـي المراحـل التاريخيـة التـي يتزايـد فيهـا علـى بعـض القبائـل خطـر القبائـل الأخـرى المعاديـة لهـا والدولـة معـاً. وتتميـز العلاقـات الاجتماعيـة فـي اليمن بالتركيـب والتـداخل. فالشـيخ الإقطـاعي قـد يكـون فـي الوقـت ذاتـه مسـتثمراً رأسـمالياً، وتـاجراً احتكاريـاً، وبينمـا يتميـز الاسـتثمار الزراعـي بالطـابع الفـردي فهنـاك أشـكال جماعيـة أو خاصـة تشـق طريقهـا بجـرأة هنـا وهنـاك، ولقـد اسـتطاع الرأسـمالي الـوطني إقامـة بعـض المنشـآت الصـناعية فـي قلـب المنـاطق

القبلية إلا أنها تبدو كأنها لو كانت جزر مدنية في المحيط القبلي، إذ تطغى عليها أمواجه حينما يثور ضيقاً بها كثيراً ما تصيب سفنها وقواربها وسكانها بأضرار بالغة، أو تشكل عليها خطراً جسيماً يشتد ويضعف حسب الظروف، إذ يعدّ التنازع المصلحي القائم بين ذوى الشأن من أكثرها فاعلية وأشدها قسوة وحملاً للمخاطر المنذرة بالأضرار.

والبنية القبلية في اليمن مختلفة عن الدول المجاورة ولا يمكن مقارنته بحجم القبائل في اليمن عدا صعوبات اقتصادية جمة لا تتيح للمشايخ محاولة استنساخ النظم الأبوية هناك فتصريحات رجل مثل صادق الأحمر أن (لا يوجد يمني لا يرجع للقبيلة ويلوذ بالقبيلة لأنه منها وهي منه، وعادات وتقاليد القبيلة اليمنية لا تتعارض مع الدولة المدنية والقانون والشرع، إلاّ إذا كان المقصود بالمدنية نبذ الشريعة الإسلامية فهذا شيء آخر) هي تصريحات فارغة المضمون ولا تحمل شيئاً جديداً وكأن ما يسمى بالشريعة الإسلامية تحرم الذهاب لمركز الشرطة، أو المحاكم وتأمر باختطاف السياح، وقطع الطرق لتهديد الحكومة، فإقحامه للإسلام في التخلف القبلي ليس مفهوماً، ويقحم الأحمر وأمثاله كلمات لا يفهمونها مثل "دولة مدنية" في تصريحاتهم، فعودة المواطنين إلى قبائلهم عوضاً عن أجهزة الدولة أحد أهم عراقيل أي دولة مظلتها القانون، دولة تسيطر على أراضيها ولا يوجد بداخلها دولة تابعة لهؤلاء المشايخ فلا يمكن لمثل هذه القبيلة أن توفر أمناً، فصادق الأحمر يريد من اليمنيين أن يعودوا لقبائلهم كلما واجهتهم مشكلة ويصرح بعدها أنه لا يعارض دولة مدنية. بالإضافة إلى أن مثل هذه الأطروحات تهمش حقوق شرائح واسعة من اليمنيين في مناطق تختفي فيها القبيلة مثل عدن وكثير من المناطق الساحلية، بل غالب المناطق الجنوبية للبلاد لم تُعد فيها القبيلة كالسابق.

هؤلاء المشايخ هم من قتلوا إبراهيم الحمدي ومحمد محمود الزبيري، وركبوا ثورة ٢٦ سبتمبر وتعاملوا مع الجنوب كغنيمة حرب عقب حرب صيف ١٩٩٤م، فليس من الواضح ما هو اليمن الجديد الذي يتحدثون عنه، دمروا البلاد بجهلهم وأنانيتهم؛ فالوحدة في نظرهم هي انتصار الجمهورية العربية اليمنية على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. رغم أن دولاً كثيرة مرت الأزمات أنفسها وتعاملت معها بأساليب أخرى، عوضاً عن أسلوب الخاسر والمنتصر، فلم ينتصر أحد من تلك الحرب والخاسر كان اليمن. فقاموا بنهب الأراضي ونشر الشائعات، وتسريح العسكريين من وظائفهم ويعودون من جديد عقب ثورة الشباب اليمنية على أنهم مؤيدون لمطالب الشباب ولا يعارضون القانون، ولكنهم في الحقيقة يكررون ما فعلوه

عقب ثورة ٢٦ سبتمبر، ولديهم تاريخ خرافي للبلاد يتداولونه فيما بينهم يظهر فيه عبدالله الأحمر وعلي عبدالله صالح كأبطال وهذا التاريخ الخرافي المنتشر هو سبب التكرار الممل للتاريخ في اليمن.

أولاً: عوامل قوة النظام السياسي القبلي وضعفه في اليمن

يمكن رصد أهم نقاط قوة النظام القبلي اليمني في العوامل الآتية:

١- عوامل ثقافية : وتتمثل في:

- استمرار مفهوم الوعي العصبي بمضامينه التعاونية والتعاضدية المتبادلة بين الفرد وقبيلته، وتوقده لدى كثير من القبائل اليمنية.

- فاعلية القبيلة اليمنية، ونجاحها عبر تنشئة سياسية فاعلة، في غرس وتكوين قيّم التماسك والتضامن بين أعضائها، والمحافظة عليها في إطار الثقافة القبلية العامة المستمدة من الأعراف والعادات والتقاليد القبلية.

٢- عوامل جغرافية :

تتسم كثير من المناطق القبلية بصعوبة تضاريسها، وطبيعتها الجبلية الوعرة ومن ثم فإن السلطة المركزية تجد صعوبة في السيطرة على كثير من القبائل اليمنية القاطنة في الحصون والجبال العالية، بل إن السلطة المركزية قد تسعى لتلبية مطالب بعض القبائل ذات المواقع الجغرافية الهامة. كما أن هذه الطبيعة الجغرافية لهذه القبائل قد ساعدت على قيام حالات تمرد قبلي، وفرض موقف قبلي وتفاوض قوي تجاه الحكومات اليمنية المتعاقبة. وفي هذا السياق يلاحظ أن اليمن قد شهدت عبر التاريخ ما يمكن تسميته بظاهرة الانتفاضات والتمرد القبلية(٤٤).

لقد تعددت الانتفاضات والتمردات القبلية ضد السلطات اليمنية المركزية المتعاقبة، من أهم هذه التمردات والانتفاضات القبلية في القرن العشرين، على سبيل المثال انتفاضات قبائل "همدان" وبني حشيش، وبني الحارث، وأرحب، وكذلك تمردات قبائل "حاشد" ضد الإمامة عام ١٩١٩م، وانتفاضات المقاطرة عام ١٩٢٢م، والزرانيق عام ١٩٢٦م، وصرواح عام ١٩٥٧م، وانتفاضات قبائل حاشد وبكيل عام ١٩٥٩م، وكذا قيام انتفاضات وتمردات قبلية عقب قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢م. أما التمردات في الوقت الراهن، لعل أهم وأبرز التمردات التي حدثت في المدّة من ١٩٩٠-٢٠٠٨م هي حركة الحوثيين على السلطة المركزية من ١٨يونيو٢٠٠٤ إلى ٢١سبتمبر ٢٠١٤م عندما رفعت شعاراً ضد الفساد المالي للدولة تمكنت من الدخول إلى العاصمة بمساعدة داخلية وخارجية استطاعت أن تقوم بانقلاب على نظام الحكم والسيطرة على مفاصل الدولة والحركة الحوثية

"حركة سياسية تعد تطوراً لتيار الإمامة الشيعية في اليمن مستغلة التوغل الاثنى عشري الإيراني في المنطقة "، وكشفت عن نفسها عبر سلسلة من الأحداث بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٦م مستغلة سوء الأحوال الداخلية في اليمن سياسياً ومعيشياً، وكذلك الأوضاع على المستوى الإقليمي والتي تزداد توتراً منذ ١١سبتمبر ٢٠١١م.

وقد ساعدت العديد من العوامل في تشجيع مثل هذه التمردات منها: تجييش القبائل عن طريق حقهم المتواصل بمعاني التمرد وتمجيد حمل السلاح، ومحاربة من يدعو إلى نزع النظام القبلي وتصوير من يسعى إلى ذلك بأنه يخدم الأجنبي، وتحت وطأت الظروف المعيشية القاسية نشأت دويلات يمنية تعتمد أساساً في وجودها على استغلال احتياجات القبائل البدوية للاندفاع من مواقعها الأصلية نحو الأراضي الخضراء فخلقت المبررات العقائدية لجعل الاغتصاب والتسلط شرعياً، وكأن الصراع ليس من أجل توفير إمكانيات العيش؛ وإنما من أجل إعلاء لكلمة الله والجهاد في سبيل الله بين مؤمنين حقيقيين ومؤمنين زائفين.

٣- عوامل اقتصادية : وتتمثل أهم هذه العوامل في:

* نجاح القبيلة في تجميع المصالح، والتعبير عن كثير من مطالب أفرادها الاشباعية لا سيما حاجاتهم المادية مثل "المأكل والمأوى".

* امتلاك القبيلة أو "القبائل" لآليات فاعلة في تحقيق المصلحة المشتركة لأبناء القبائل، ومن هذه الآليات، ما يعرف في النظام القبلي اليمني بمفهوم "الداعي القبلي"، إذ إنه في حالة حدوث أي أمر أو خطر يهدد القبيلة فإنه ... على القبائل تلبية الداعي والدعوة، ويقال كل زاده وزناده على نفسه، ويعني أن القبائل تكون في حالة استعداد على كتفه(٤٥).

٤- عوامل سياسية : ومن هذه العوامل:

أ- تميز القبيلة اليمنية ، بصفتها تنظيماً سياسياً، بسهولة الاتصال السياسي بين الزعيم "الشيخ" القبلي وبقية أعضاء القبيلة.

ب-طبيعة الثقافة السياسية القبلية ذاتها، إذ إن احترام رجال القبيلة وطاعاتهم لزعيمهم مشروطة باحتكامه إلى قيّم القبيلة وأعرافها. كما أن ثقافة عضو القبيلة ووعيه السياسي محورهما الولاء للقبيلة عبر زعيمها.

ج- امتلاك القبيلة اليمنية لآليات فاعلة، تمكنها من صد مخاطر العنف المنظم، ودرء الأفعال القهرية والقمعية، التي قد تبالغ في ممارستها للسلطة الحاكمة "في الدولة" تجاه أبناء المجتمع عامة، وأفراد القبيلة خاصة.

د- تكيف النظام القبلي مع المتغيرات السياسية في المجتمع اليمني "مثل التعامل مع التعددية السياسية والحزبية، والتكيف تجاهها.

هـ- قيام التحالفات "القبلية – القبلية"، والتصدي القبلي الجماعي للخطر الخارجي الذي يهدد النظام السياسي برمته.

ثانياً : عوامل ضعف النظام السياسي القبلي :

تتجلى أهم عوامل ضعف النظام السياسي القبلي في الآتي:

١) استمرار الحروب والصراعات القبلية – القبلية، مما يؤدي إلى إضعاف النظام القبلي وتهميشه، وإيجاد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ويكفي التذليل في هذا الصدد على قيام أكثر من أربعمائة حرباً قبلية في اليمن خلال العقد الأخير من القرن العشرين(٤٦).

٢) استخدام العنف في التعبير عن المطالب والاحتياجات القبلية مثل (قطع الطرق، واختطاف الأجانب)، مما يؤثر سلباً ليس في النظام السياسي القبلي فحسب، بل على اليمن مجتمعاً ودولة.

٣) ضعف الوعي بالنظام القبلي العام، والتقوقع في كثير من الأحيان حول الانتماء القبلي القريب أو الأصغر "حول البدنة أو العشيرة أو القبيلة الصغرى".

٤) اللجوء أحياناً للعصبية القبلية الضيقة (الوعي القبلي الخاص)، والولاء للقبيلة أولاً، قبل الولاء للدولة اليمنية ككل.

٥) الشك (القبلي) بالقريب في مقابل الثقة شبه المطلقة بالبعيد الخارج، مما يضعف المناعة القبلية تجاه سياسات الآخر الخارجي ومراميه التي هي غالباً ضد مصالح اليمن (قبائل ومجتمعاً ودولة).

٦) ضعف الوعي القبلي، أحياناً بالأخطار التي تهدد وجوده وقوته، لسعي الآخر لشق صفه وتهميشه، وعدم التيقظ لما يحيكه له الأخر من سياسة "فرق تسد" المعروفة بل والبديهية.

٧) أنانية بعض القيادات القبلية ونرجيستها ؛ إذ تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة "الضيقة"، بغض النظر عن مصلحة القبيلة أو التجمع القبلي ككل، مما قد يؤدي إلى إضعاف التماسك والتضامن القبلي.

٨) عدم القدرة أحياناً على بلورة رؤية قبلية واضحة تجاه بعض القضايا السياسية الفاعلة تجاه تعسف بعض السلطات الحاكمة.

٩) سهولة استخدام السلاح، واللجوء إليه في معالجة بعض المشكلات الاجتماعية والسياسية، والخروج أحياناً عن القانون في الدولة اليمنية.

١٠)خروج بعض القبائل على بعض الأعراف والعادات القبلية؛ مثل أخذ الثأر في العاصمة اليمنية صنعاء، أو في بعض المدن اليمنية، والتي هي في العُرف القبلي أماكن محرمة لا يجوز القتال فيها؛ لأنها أماكن مهجّرة، نسبة لما يعرف قبلياً بالهجرة.

ثالثاً : سياسة الصدام المسلح بين القبيلة والدولة :

يعدُّ الصدام المسلح أحد الخيارات الصعبة والأكثر دموية في مجالات استعراض القوة التي تلجأ إليها كل من الدولة ورموز المؤسسة القبلية في مواجهات بعضها في محاولات فرض وجهة نظر قبيلة ما، أو إقرار بعض من شرعية الدولة المهدرة عن عمد أو معالجة بعض الإشكاليات القبلية مثل قضايا الثأر، أو حل مشكلة منازعات على الحدود المشتركة بين القبيلتين، وغالباً ما يدفع ثمن الصدام أفراد القبائل البسطاء المعبئين بمنطق العصبية، والباحثين عن القوت الضروري في ظل قسوة الحياة وشظف العيش، بالرغم من أن القبائل ترفع شعار "حرب القبيلة على الدولة محال"، إذ لا تستطيع القبائل الانتصار على الدولة من منظور ضعف الإمكانات لديها على المدى البعيد، مقارنة بإمكانات الدولة. ويشهد تاريخ الصدام الدائم أن الدولة لا تحتكر استعمال العنف وحدها، فمنذ عرف اليمن معنى النظام ونشوء الدولة من عصر الدولة السبئية وحتى اليوم وهنالك حال من المد والجزر بين الطرفين والتي تتراوح معدلات غليانها وتصاعدها بحسب طبيعة المشكلة، وقوة كل من طرفي الصراع، فكلما ضعفت الدولة فرضت القبيلة نفوذها، وكلما تماسكت الدولة وفرضت سلطة النظام والقانون أضعفت القبائل واستكانت.

ولقد أكد محمد عبدالملك المتوكل أحد المثقفين الأكاديميين الداعمين لقضايا الديمقراطية والمجتمع المدني الذي تشكل آراؤه جزءاً من وعي النخبة وثقافتها ضرورة بقاء القبيلة المسلحة بما تحمله من مخزون العصبية، رافضاً فكرة اندماجها تحت شرعية الدولة، مبرراً ذلك بضرورة الحفاظ على التوازن السياسي والعسكري معها بقوله : "إن القبيلة مثلت أدواراً مهمة في الحفاظ على استقلال اليمن، كما مثلت أدواراً مهمة في المحافظة على استقراره الاجتماعي عند غياب الدولة المركزية، كما مثلت دوراً مهماً في الحد من طغيان الدولة المركزية، ودكتاتورية الحكام المستبدين. ولا تزال تمثل إلى اليوم دوراً مهماً في خلق التوازن الذي يحد من طغيان القوات المسلحة، وهي بهذا الدور تشكل ما سُمي حديثاً (المليشيات الشعبية) التي استخدمتها بعض الأنظمة لمواجهة القوات المسلحة[٤٨].

ويتطابق هذا الرأي مع الرأي المتشدد الذي قادته مجموعة من المشايخ بعد الوحدة رفضوا التصديق على قانون منع السلاح الذي حاولت الحكومة تقديمه إلى مجلس النواب للموافقة عليه مرتين في ١٩٩٢/٥/١٩م وبعد انتخابات عام ١٩٩٧م. وكان الرفض بحجة أن نزع السلاح من رجال القبائل يمثل إهانة لهم، كما إنه يتعارض مع العادات والتقاليد اليمنية، حيث إن السلاح زينة الرجل. ولقد تعرض مشروع القانون إلى اعتراضات شتى من قوى يمنية قبلية وأصولية عدَّت أن منع السلاح يمثل كارثة اجتماعية، ويمهد إلى مواجهات غير مأمونة العواقب بين القبيلة والدولة، وفي هذا الإطار دعا الشيخ/ عبدالله بن حسين الأحمر عدداً من الشخصيات العامة إلى اجتماع تدارسوا فيه الأمر وأصدروا بياناً عن وجهة نظرهم في قانون تنظيم حمل السلاح، وأكد البيان "عدم المساس.. بحق المواطنين في حمل السلاح خارج المدن الكبرى لأن ذلك سيكون بمثابة انتقاص لكرامة المواطن اليمني واستهتار بقيمه وعاداته وتقاليده؛ لأن حمل السلاح يعدُّ جزءاً من مكونات الشخصية اليمنية وتقاليدها...". وحذر البيان الحكومة من أن تحريم حمل السلاح سيكون فتنة لا يعلم مداها إلاّ الله[٤٩].

وهو ما حدث بالفعل، فبالرغم من محاولات الحكومة التصديق على القانون المعرقل من قبل مجلس النواب المكون في أغلبيته من مشايخ القبائل وأبنائهم، فإنه يُفعل إلا على بعض ساكني المدن من دون أبناء المناطق القبلية. وفي هذا الصدد كتبت إحدى الباحثات اليمنيات (بلقيس أبو أصبع) عن طبيعة العلاقة بين تأثير النفوذ القبلي وظاهرة التسليح والسلطة بقولها: "إن امتلاك القبيلة لأسلحتها وقيمها الحربية مكنها من مشاركة الدولة في امتلاك آليات القسر والإكراه، الأمر الذي جعل حق استخدام القوة في اليمن مشاعاً بين الحاكم السياسي والقبيلة معاً، ولذا فإن تسليح القبيلة كان وما زال من أهم روافد وديمومة وفاعلية دورها السياسي[٥٠]إن استمرار ظاهرة التسيب في حيازة وتملك السلاح بكل أنواعه، حتى الثقيل منه في ما عدا الطائرات والسفن الحربية لدى القبائل، وفي ظل خلافات الثأرية في ما بينها أو بينها وبين الدولة، قد أضر كثيراً بهيبة الدولة وحدَّت فرص شرعيتها وسيادتها على كل الإقليم لا سيما أن السلاح دائماً ما يرفع في وجه الدولة ويستخدم كلما حدث خلاف معها

رابعاً : أشكال تمرد القبيلة على شرعية الدولة: :

تأخذ ظاهرة التمرد والمواجهات أشكال وأوجه عدَّة منها:-

أ) القطاع "الحصار المسلح":

هو إحدى الوسائل المسلحة التي تعبر بها القبائل أو بعض أفرداها عن غضبهم. وتتمثل في وضع الحواجز وقطع الطرق القريبة من مراحل المدن بما فيها العاصمة صنعاء أو تلك التي تمر بأراضيها، ويقوم بها أفراد القبائل ضد نظراء لهم من قبائل أخرى وذلك لتسوية خلاف معهم بالطرق القبلية، أو ضد الدولة وذلك بمصادرة أي سيارة أو ممتلكات للدولة يصادف وجودها في هذه المناطق، وغالباً ما تخضع الدولة لمنطق المنقطعين من أفراد القبائل وتغدق على مشايخهم المال والسلاح لرفع التقطع ومعالجة المشكلة.

ب) المواجهات المسلحة "الحروب القبلية ":

قد يأخذ الصدام المسلح مع الدولة أبعاد أكثر دموية حينما تتواجه ترسانات الأسلحة لكل من الدولة والقبيلة في إطار حسم المسائل ذات الأهمية الكبرى التي يحاول فيها المشايخ استعراض قوة الردع ضد أي محاولات تقوم بها الدولة لفرض شيء لا يتوافق مع مصالح الرموز القبلية ونفوذها، وغالباً ما تخسر الدولة في المواجهات بعض من جنودها ومن هيبتها نظراً لتكالب أفراد القبائل عليها استجابة للداعي[٥١].ونتتبع بنظرة سريعة على "بنوراما" المواجهات المسلحة بين القبائل أو بينها وبين الدولة التي لا تخلو منها عناوين الجرائد اليومية والتي إن " دلت علي شيء، فإنما تدل على مستوى درجات العنف، وعدم الاستقرار الذي يسود المجتمع وتوظفه المؤسسة القبلية ومشايخها لمصلحتهم.

جاء في التقرير الاستراتيجي السنوي لمركز الدراسات العام التابع لحزب المؤتمر الشعبي العام ما يلي من عنوانين: اختلالات أمنية مخاوف من تجدد الحرب بين خولان وبني حشيش، وتجدد الحرب بين أبناء مأوية، وثأر وفتن قبلية بين العوجاء وأهالي حريب، وترتيب أوضاع أعضاء جيش عدن أبين، ومتطرفون في الجوف ومأرب يثيرون خلافات، ومعسكر جديد لجماعة الجهاد في المراقشة، ووساطات مشيخية لإنهاء الاقتتال الناشب بين القبائل في الجوف[٥٢]. وتحت عنوان قبيلة يمينه تعوق ترسيم الحدود مع السعودية، نشر في موقع (إسلام أون لاين نت) رفضت قبيلة وائلة اليمنية اتفاقية جدة لإعادة ترسيم الحدود التي وقعها اليمن والمملكة العربية السعودية، وأعربت عن عزمها عدم التخلي عن أراضيها التي انتهكتها الاتفاقية، وقالت: أنها ستمنع بقوة السلاح أي شركة تحاول وضع العلامات الحدودية الجديدة. وتأتي خطورة تصريحات تلك القبيلة من كونها أقوى القبائل اليمنية الشيعية التي تعيش في مناطق الحدود، إذ تمتلك حوالي ٢٠٠ عربة

عسكرية ومعسكراً يضم آلاف قطع السلاح الخفيفة والمتوسطة[٥٣]. كما نشرت جريدة الرياض السعودية على موقع الانترنت الخاص بها، اليمن: قتل ٨ أشخاص.

وجرح ثلاثة عشر آخرين في قتالين بين قبليين منفصلين في اليمن أحدهما بين قبيلتي(دهم ووائلة) حول الحدود بين القبليتين شمال غرب اليمن، والآخر بين قبيلتي (البحم والتويتي) بمنطقة بني مسلم على بُعد (١٣٠) كيلومتراً جنوب صنعاء. ويضيف المصدر أن القبيلتين تستخدمان الأسلحة الرشاشة والمدفعية المتوسطة والثقيلة، وأن القتال مستمر من دون تدخل السلطات الرسمية، بل إنها لا تحرك ساكناً[٥٤].

اليمن " قتلى وجرحى في اشتباكات ضارية " هذا هو عنوان الصفحة الأولى لجريدة الحياة اللندنية، (حرب قبلية في منطقة السوادية التابعة لمحافظة البيضاء وسط اليمن وقتل خمسة أشخاص وجرح سبعة آخرين إصابات بعضهم خطيرة) اندلع القتال بين قبيلتي آل الوهبي وآل العبسي على أثر إخفاق مشايخهما في التوصل إلى حلول حاسمة لخلافات قديمة بين الجانبين وحالات ثأر قديم، واستخدمت في الاشتباكات الأسلحة الرشاشة ومدافع الهاون قذائف أر بي جي[٥٥]. نُشر على موقع "الوطن" استمرار القتال بين دهم ووائلة، وارتفاع عدد القتلى إلى (٢٥) بينهم امرأة، وذلك في عملية قصف متبادل استخدم فيما الطرفان قذائف المدفعية الثقيلة، والأسلحة الرشاشة، وقد أسفر القتال منذُ ثلاث سنوات عن مقتل (٦٠) شخصاً وجرح (١٢٠) آخرين من الطرفين[٥٦].

اليمن تشيّع (١٨) عسكرياً بينهم ضابط كبير قتلوا في مواجهات ومطاردة بين قوات الأمن ورجالي القبائل أثناء عملية المطاردة التي تقوم بها الأجهزة الحكومية للقبض على ثلاثة اتهموا بالانتماء إلى تنظيم القاعدة، وفيما جاء هذا التشييع الرسمي للضحايا العسكريين، تكشف أن القتلى من جانب القبائل من قبيلة عبيدة كانوا (١٥) قتيلاً وإن عدد الجرحى من الجانبين يقدر بأربعين شخصاً[٥٧].

ج) حوادث الاختطافات المسلحة للأجانب:

منذُ مطلع العام ١٩٩١م شهدت اليمن سلسلة من حوادث اختطافات شكل تكرارها واستمرارها حتى وقتنا الحاضر ظاهرة تستحق الدراسة والبحث لأنها أصبحت تطال العديد من الجوانب التي تشكل مقومات الدولة كمسألة الأمن والاستثمار وحتى سمعة اليمن. و يأخذ الصدام المسلح مع الدولة أشكالاً مختلفة مثل خطف السائحين أو الدبلوماسيين الأجانب لإحراج الدولة على المستوى الدولي، وتشكل نوع من الضغوطات لتنفيذ مطالب أفراد القبائل الخاطفين التي قد

تتنوع بين حل موضوع عالق مع الدولة، أو طلب فدية مالية أو وقف أعمال شق طرق في هذه المناطق، أو الحصول على جزء من أرباح الثروة النفطية التي لم يستفد منها أبناء تلك المناطق المستخرج منها النفط، وتمثل ظاهرة خطف الأجانب في السنوات الأخيرة حوالي (١١٦) حالة خطف، وكانت الحوادث تتطور وتزداد بشكل ملحوظ[٥٨]. وقد ذكر التقرير الصادر عن المركز العام للدراسات أن عدد عمليات اختطاف الأجانب بلغت ١٥١ عملية احتوت على ٣١٤ شخصاً تم اختطافهم، هذا بخلاف حالات اختطاف اليمنيين، كما أورد جدولاً إحصائياً لجنسيات المختطفين احتل فيها الفرنسيون المرتبة الأولى، ٨٩ حالة ألمانياً، ٨٠ حالة بريطانياً ٣٧ حالة أمريكياً ٢٤ حالة[٥٩].

ومع نهاية العام ٢٠٠٥م تجددت حوادث الاختطاف بعد توقف دام قرابة ثلاث سنوات من خلال اختطاف مساعد وزير الخارجية الألماني السابق "شروبرج" وأربعة من أسرته في محافظة شبوة، وبعدها بأيام قليلة اختطف خمسة سائحين إيطاليين في منطقة مأرب بمعرفة قبيلة جهم، وقبل ذلك بأسبوعين كانت محافظة مأرب نفسها قد شهدت اختطاف سائحين نمساويين، وفي ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه كان سائحان سويسريان في قبضة خاطفين من قبيلة عبيده بمحافظة مأرب. أربعة حوادث اختطاف لسياح أجانب سجلت في أقل من شهر ونصف الشهر، غير أن اللافت فيها جميعها تشابه المطالب القبلية التي تركزت على إطلاق سجناء أو رهائن.

د) الأسباب المؤدية لعمليات الاختطاف :

يَوجد مجموعة متشابهة من العوامل والأسباب التي تجمع بين تلك المناطق والتي تدفع إلى استمرار عمليات الاختطاف والخروج على شرعية الدولة منها:

- انتشار السلاح بدون ضوابط على مستوى البلاد.
- عدم إشراك المجتمعات المحلية في التنمية.
- عدم التعامل بحزم ،وتقديم الخاطفين للعدالة.
- ضعف مستويات التعليم، ومخرجاته في هذه المناطق.
- محدودية المشاريع والبرامج التنموية التي أقيمت في تلك المناطق سواء من الدولة أو قطاع رجال الأعمال (القطاع الخاص).
- ضعف البُنى التحتية في تلك المناطق.
- ضعف المشاركة السياسية لأبناء تلك المحافظات في الحياة السياسية.

- غياب مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب عن التواجد بفاعلية في تلك المناطق وانحصار نشاطها الموسمي في المدن الرئيسية.
- ضعف تعليم المرأة في تلك المناطق وغيابها عن المشاركة في الحياة العامة والسياسية.
- الاحتكام إلى العُرف القبلي، وعدم تطبيق القانون في تلك المناطق؛ نظراً إلى ضعف وعدم انتشار أجهزة السلطة القضائية والأمنية القادرة على ضبط ومعاقبة الخارجين عن القانون.
- ضعف تأهيل خطباء المساجد في تلك المناطق ما يخلق حالة من ضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى الخاطفين، الأمر الذي يساعد على رفض مثل تلك الممارسات التي تزرع وتوهب المجتمع والوافدين إليه بغرض السياحة أو العمل.
- أغلب الذين يمارسون الاختطاف هم من الشباب الذين يعانون البطالة والفقر وضعف المستوى التعليمي.
- ضعف قوة الردع الأمنية وتجهيزاتها، وخضوع الدولة لمنطق الخاطفين، وعدم تطبيق القانون عليهم؛ ما يدفع إلى تكرار تلك الظاهرة.
- الكيل بمكيالين في حل المنازعات القبلية من منطقة إلى أخرى من قبل الدولة، والتمييز وفقاً للوجاهة القبلية، ما يدفع الآخرين إلى اللجوء للعنف وخطف الأجانب لتحقيق مطالبهم.

التمردات:

لعل أهم وأبرز التمردات التي حدثت في المدّة من ١٩٩٠-٢٠٠٨م هي الأزمة الحوثية التي مر بها اليمن منذُ ١٨يونيو ٢٠٠٤ إلى ٢٨فبراير ٢٠٠٦م والحركة الحوثية (حركة سياسية تُعد تطوراً لتيار الإمامة الشيعية في اليمن ،وكشفت عن نفسها عبر سلسلة من الأحداث بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٦م مستغلة سوء الأحوال الداخلية سياسياً ومعيشياً، وكذلك الأوضاع على المستوى الإقليمي والتي تزداد توتراً منذُ أحداث ال ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وكذلك التدخل الغربي في العراق في مارس ٢٠٠٣م. وقد ساعدت العديد من العوامل في تشجيع مثل هذه التمردات منها: تجييش القبائل عن طريق حقهم المتواصل بمعاني التمرد وتمجيد حمل السلاح، ومحاربة من يدعو إلى نزع النظام القبلي، وتصوير من يسعى إلى ذلك بأنه يخدم الأجنبي، وتحت وطأة الظروف المعيشية القاسية نشأت دويلات يمنية تعتمد أساساً في وجودها على استغلال احتياجات القبائل البدوية للاندفاع من مواقعها الأصلية نحو الأراضي الخضراء فخلقت المبررات العقائدية لجعل الاغتصاب والتسلط شرعياً.

وكأن الصراع ليس من أجل توفير إمكانيات العيش وإنما من أجل إعلاء كلمة الله بين مؤمنين حقيقيين ومؤمنين زائفين. إن الوحدة اليمنية وضعت اليمن على أعتاب تحديات جديدة حاولت استكمال المشروع الثقافي الهادف إلى استئصال رواسب عهود الإمامة الجارودية في اليمن لكنها لم تستطع ذلك بسبب المماحكات السياسية بين قوى التجديد والقوى المحافظة على الوضع القائم التي كانت ترى أن إدخال أي قوانين تشريعية تمس بالعادات والتقاليد أمر مرفوض بما فيها حمل السلاح. ولهذا نشطت القوى المتخلفة الكهنوتية لمحاربة قوى الحداثة والتجديد، وعززت من الولاء للقبيلة أولاً..؛ لهذا نشطت الحركة الحوثية التي قامت على أسس دينية في البداية، ثم تحولت إلى حركة سياسية بفضل الدعم الإيراني؛ هدفها الوصول إلى السلطة لكي تغير الخارطة السياسية في اليمن وزعزعة، الأمن والاستقرار لدول الخليج. وهذا ما حصل فعلاً عندما تحالف نظام الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح مع الحركة من أجل الإطاحة بالرئيس الشرعي عبدربه منصور هادي، ومن ثم الوصول إلى سدة الحكم. الرئيس المخلوع كان ما يزال قادراً على التحكم بمقاليد الأمور بحكم الولاءات القبلية وتأثيره المباشر على شيوخ القبائل كما أن القيادات العسكرية للوحدات العسكرية كانوا ما زالوا يأتمرون بأمره وهو خارج السلطة بحكم الانتماء العائلي والقبلي.

كانت شعار الحركة الحوثية في البداية مطلبية استغلت الحالة المعيشية للناس، وطالبت بإلغاء القرارات التي اتخذتها الحكومة، ومنها القرار الخاص المتعلق بالمشتقات النفطية، ورفع المستوى المعيشي للموظفين العسكريين والمدنيين. والحكومة كانت قد تفهمت لهذه المطالب، إلاّ أن الأمر لم يتوقف عند ذلك، بل تحولت المطالب إلى سياسية ومنها تغيير الحكومة بحكومة يشارك فيها الحوثيون، ويكون لهم نصيب فيها، الأمر الذي جعل من رئيس الحكومة أن يقدم استقالته، واستقالت الحكومة، وتسارعت الأحداث ويعلن الرئيس عبدربه منصور هادي تقديم استقالته إلى مجلس النواب الذي لم يستطع أن يقبل هذه الاستقالة؛ لأنه سوف يحدث فراغاً دستورياً وفي حال تمت الموافقة على استقالة رئيس الجمهورية، فإن رئيس المجلس سوف يسد الفراغ وفقاً للدستور ويكون رئيساً للدولة، وهو الأمر الذي جعل الحوثيون يمنعون أعضاء المجلس من الدخول إلى قاعة مجلس النواب، وعندما شعر الرئيس عبدربه بأنه سوف تتم تصفيته أو اعتقاله في أسواء الأحوال وإستطاع أن يموّه للقوى الانقلابية وخرج بأعجوبة من صنعاء، وتوجه إلى عدن، وبدأ يمارس صلاحيته بوصفه رئيساً للبلاد من عدن.

التحالف الانقلابي بين المخلوع صالح والحركة الحوثية قاما بقصف القصر الجمهوري في معاشق بالطيران، لكنهم لم يستطيعوا إلحاق الأذى بالرئيس هادي. وبعد سيطرة القوى الانقلابية على الشمال اليمني كامل دخلوا العمق الجنوبي وكان هدفهم السيطرة على مدينة عدن ليتمكنوا من القبض على الرئيس هادي وتصفيته، إلاّ أن الرئيس هادي استطاع أن يخرج من مدينة عدن رغم انتشار القوة العسكرية للانقلابيين في مداخل ومخارج المدينة، ووصل إلى عُمان ومن عُمان توجه إلى المملكة العربية السعودية وطلب من السعودية التدخل العسكري لأن اليمن سوف تصبح في قبضة إيران وسوف تتحكم بمضيق باب المندب إلى جانب مضيق هرمز، كما أن أمن واستقرار الدول الشقيقة في مجلس التعاون الخليجي سوف يكون عرضه للخطر، وهو الأمر الذي جعل قيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية أن تكوّن تحالفاً عربياً عسكرياً للتدخل العسكري وعدّه الأغلبية من سكان اليمن بأنه كان قراراً شجاعاً وحكيماً لكي يتم إنقاذ اليمن من هيمنة الإيرانيين على اليمن بشكل خاص، وعلى الدول الخليجية بشكل عام ويتعرض الأمن والاستقرار في دول الخليج لمخاطر كثيرة.

لعل الأحداث الحالية التي تشهدها اليمن قد جعلت من السلطات اليمنية أن تفكر في مسألة الرهان على القبيلة في الوقت الحاضر، إذ يمثل في حسابات الدولة اليمنية أحد صمامات الأمان والسلام الاجتماعي فالقيادة السياسية اليمنية ما انفكَّت تستعين بالمشايخ والأعراف القبلية في حل الكثير من الخلافات الداخلية وحتى الخارجية أحياناً وبخصوص الأزمة اليمنية الحالية يرى كثير من المحللين السياسيين أن القبائل اليمنية اليوم أصبحت من الأطراف السياسية الفاعلة في الحقل السياسي اليمني منذ أن بدأ حضورها السياسي في التنامي منذ الستينيات وقد قبلت القبائل الشمالية القوية بالخضوع التدريجي للسلطة المركزية للدولة طيلة الثلاثة العقود الأخيرة.

وبالرغم من الانخراط التدريجي للقبيلة في مؤسسة الدولة، إلاّ أنها ظلت وما زالت تتمسك بالاحتفاظ بقدر من الاستقلالية وإدارة شؤون مناطقها، وانطلاقاً من ذلك يبقى السؤال لماذا استدعت المملكة العربية السعودية مشايخ القبائل في اليمن؟

...واليمن عمقنا العربي هكذا تحدث محمد بن سلمان ولي العهد السعودي في لقاء جمعه بعشرات من شيوخ القبائل اليمنية في شمال اليمن في أعقاب اجتماع ألقي فيهم كلمة جدد فيها تأكيد أهمية العلاقة السعودية اليمنية، وقال: نحن معاكم في كل خطوة إلى آخر يوم في حياتنا، وجدد محمد بن سلمان التزام المملكة بالوقوف

إلى جانب اليمن ودعم الشرعية فيها؛ مشيراً إلى أن أكبر خطأ قام به العدو " في إشارة للحوثيين" أنه يحاول المس في عمق وصلب العرب وأضاف أننا نعلم أن رجال اليمن ليسوا بحاجة للمساعدة من أحد وأنهم إذا استقروا سيقضون على العدو ولن يقفوا إلا في عقر داره ولكننا لا نستطيع في السعودية أو الدول العربية الأخرى أن نرى استنفار الرجل اليمني إلا ونقف بجانبه سواء في الخير أو الشر.

أشار الكاتب عبدالله آل هنيئة لصحيفة عكاظ بأن المتابع لحديث الأمير محمد بن سلمان إلى مشايخ اليمن يدرك الأبعاد المهمة التي يرمي إليها، وتأكيده ربط أمن اليمن بالأمن العربي، باعتباره عمقاً استراتيجياً يحتل موقعاً مميزاً يتأثر بالأحداث ويؤثر فيها محملاً الجميع مسؤولية المحافظة على يمن هو أصل العرب وملتقى حضاراتهم. إن حديث محمد بن سلمان إلى مشايخ اليمن عن أهمية البلد الجار إلى السعود قد وجه رسالة قوية بأن على الحوثيين والمخلوع صالح أن يتخلوا عن إيران وأن يعودوا إلى جادة الصواب، وأن يرتهنوا للقرارات الدولية والمبادرة لخليجية ومخرجات الحوار الوطني، وأن ينهوا انقلابهم بتسليم السلطة للحكومة الشرعية؛ ليثبتوا للعالم أنهم أخطأوا بحق اليمن وشعبه، وأن لديهم الرغبة الجادة في بناء السلام العادل في ربوع اليمن الذي دمروه وقتلوا فيه الأبرياء. ولفت الباحث أن الرد من مشايخ قبائل اليمن جاء بالشكر والعرفان إلى دور المملكة العربية السعودية ودعمها المتواصل لليمن.

سيبدو أن التوازنات القبلية في اليمن تؤديه دوراً محورياً بالغ الأهمية لا يمكن لصانع السياسية في الدولة أن يتجاهله، ولاسيما أن نظام القبيلة في اليمن أشبه ما يكون بفدرالية عرفية رخوة شديدة التفتت، حيث ما يزال النظام القبلي في اليمن محافظاً على أكثر سماته التقليدية التي ظلت عصيبة على التمدن، ورغم ذلك تُعد القبيلة اليمنية عبر تاريخ الدولة الحديثة وقبلها عاملاً مؤثراً في القرارات السياسية للدولة وجزءاً أصيلاً من مكوناتها الفعالة أنه ومن الواضح أن السعودية تسعى من خلال هذه الخطوة إلى لي ذراع الحوثيين من الجانب المؤلم وهو الجانب القبلي، الذي غفل عنه التحالف كثيراً في بداية الأمر، وسعى الآن إلى احتوائه كخطوة تصحيحية، ويرى كثيرون في الداخل اليمني أنها جاءت في وقتها المناسب ولا يبدو أن الاجتماع السعودي بمشايخ اليمن من باب الاحتواء لشيوخ القبائل، فهو ربما هروب من ابتزاز القبائل التي تطالب بزيادة الدعم المالي لها.

وعلى الرغم من أن السعودية تقدم دعماً شهرياً منذ عقود لقبائل اليمن الشمالي إلا أنها لم تقم بأي تحرك ضد الانقلابيين، بل إن أفرادها يقاتلون بشراسة

ضد القوات الموالية للشرعية ويصفون التحالف العربي بأنه العدوان على بلادهم. تتمسك السعودية بالاستراتيجية القديمة التي اتخذها ملوك سابقون، والمتمثلة في دعم قبائل اليمن الشمالي من أجل خلق تحالفات، الهدف منها دفع شرور الجار، فاليمن الشمالي مثل مصدر قلق للسعودية طوال العقود الماضية.

دعمت السعودية حكم الإمامة في الشمال إلاّ أنه أنهار ليأتي عَقِبه حكم جمهوري سرعان ما نجحت السعودية في استمالته وخلق تحالفات معه. تعتقد الرياض أنها بالمال تستطيع حماية حدودها، لكن الحرب الأخيرة تركت أثراً في نفوس اليمنيين الشماليين الذين يرون العربية السعودية بأنها دولة قادت تحالفاً عربياً لتدمير بلادهم رغم مناهضة جزء منهم لحلف الحوثيين وصالح، لكن السعودية ترى أنه لا خيار أمامها غير أنها تستمر في شراء ذمم شيوخ القبائل في اليمن الشمالي للحد من تهديد أراضيها وخلق تحالفات جديدة رغم الواقع الذي أفرزته الحرب. لن يحقق شيوخ الشمال رغبة السعودية في دعم الحرب ضد الحوثيين، لكنهم قد ينجحون في التخفيف من حالة العداء للسعودية في اليمن. لكن السعودية تجاهلت بشكل ملفت مشائخ اليمن الجنوبي الذي كان لبلادهم الدور الأبرز في هزيمة تحالف الحوثيين وصالح.

يبدو أن السعودية لا ترغب في خلق تحالفات مع الجنوبيين، وتفضل أن تظل علاقتها منحصرة في إقليم اليمن الشمالي، على الرغم أن الجنوبيين أسهموا بشكل كبير في تنمية الاقتصاد السعودي عبر رؤوس أموال جنوبية. وربطت مصادر سياسية تجاهل شيوخ الجنوب من السعودية في أنها تعتقد أن الجنوبيين لا يمكن أن يكونوا مصدر عداء للسعودية، وأن الرياض تفكر جدياً في خلق بيئة صديقة في الشمال خاصة في ظل الحرب وحالة الغضب الذي تولد لدى غالبية السكان في الشمال، الأمر الذي استغله الانقلابيون في تجييش القبائل لخوض حرب بالنيابة عن إيران في مواجهة الخليج العربي والسعودية تحديداً.

وتظل التحالفات اليمنية السعودية محل ترقب لما بعد الحرب، حيث من المؤكد أن تظهر للسطح تحالفات جديدة فالشماليون الذين نجحوا في ابتزاز السعودية عسكرياً ومالياً لا يمكن أن يكونوا حلفاء للرياض مهما قدّمت لهم من أموال، فالحرب قضت على أمل خلق تحالفات، وهو مشهد متكرر لمشهد العدوان الذي قام به نظام المخلوع علي عبدالله صالح على الجنوب في صيف ١٩٩٤م، الأمر لذي ولّد مقاومة سلمية في العام ٢٠٠٧م أجبرتهم على خوض القتال مرة ثاني للدفاع عن بلادهم ضد الغزو الشمالي.

الخاتمة والاستنتاجات:

كثيرة القضايا المتعلقة بالقبائل اليمنية، والتي فرضت نفسها بإلحاح في هذا البحث لأهميتها، وتطلب الأمر جهداً لمعالجتها علمياً، كما كان من الصعب أن تقفلها، لأنها تشكل محوراُ رئيسياً في الثقافة القبلية اليمنية؛ انطلاقاً من هذه الرؤية، سعى هذا البحث إلى محاولة تأسيس بداياتها والبحث في تحولاتها المستقبلية، كما حاول هذا البحث الاقتراب من جوهر هذه الثقافة بمضمونها القبلي، ودراسة مدى تطورها لدى القبائل اليمنية وفقاً للمتغيرات الحاصلة في البلاد والتي تمثل إحدى مرتكزات الانطلاق نحو المستقبل الذي أعاقته الثقافة التقليدية المستندة إلى منطق العصبية القبلية، والمتقوية شوكتها بالأنظمة الشمولية "بإيجابيتها وسلبياتها"، تلك الثقافة التقليدية المقيدة لحركة المجتمع في تطوره التاريخي. ومن هذه الدراسة الأنثروبولوجية الاجتماعية التي تناولت المتغيرات الحاصلة في البناء القبلي اليمني يمكننا أن نستنتج منها بعض النتائج المهمة نضعها في النقاط التالية:-

١- إن البناء الاجتماعي القبلي المعاصر في اليمن يرتبط في معظم خصائصه الثقافية والسياسية والاجتماعية بالبناء الاجتماعي للمجتمع القبلي القديم والحديث في اليمن، لأن كثيراً من العناصر والملامح الاجتماعية والثقافية والسياسية القائمة لدى القبائل اليمنية المعاصرة ماهي إلاَّ استمرار لنفس الأنماط الثقافية والاجتماعية التي كانت تتميز بها الحياة اليمنية القديمة.

٢- يبين النظام القيمي للمجتمع القبلي وعلاقته بالتكوينات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، أن البناء الاجتماعي القبلي ليس بناءاً طبقياً، وإنما هو بنيان مراتبي يشمل على منازل ومراكز اجتماعية محددة ومتوارثة، تتحدد من خلالها الواجبات والحقوق والسلوك والعلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد والجماعات بعضهم بعض.

٣- إن البنية الطبيعية في المناطق القبلية تأثرت بشكل كبير في نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية القبلية وفي تنقلات وتحركات وتفاعلات وعلاقات السكان فيها، وكذلك في التوزيعات السكانية.

٤- إن القبائل اليمنية القديمة والمعاصرة على حد سواء قد غلب على حياتها طابع الاستقرار والعمل بالزراعة كمهنة اقتصادية رئيسية، وهذا النوع من الحياة يمثل مرحلة انتقالية من مراحل التطور الاجتماعي للمجتمعات البدوية والقبلية الأخرى في البلدان العربية المجاورة وغيرها.

٥- يعتمد النسق السياسي القبلي في اليمن على التنظيم الانقسامي في المجتمعات القبلية التقليدية التي لا تؤلف دولة، فكل قبيلة وكل قسم من أقسامها المختلفة يتمتع بكيان سياسي واقتصادي خاص بها، ولذا فإن كل قبيلة تستقل بمنطقة جغرافية محددة وخاصة، بما تعدّها ملكاً لها دون غيرها من القبائل والأقسام القبلية الأخرى، فكل منطقة قبلية مرسومة الحدود وموضحة المعالم سواء بالنسبة للقبيلة نفسها أو لغيرها من القبائل الأخرى.

٦- يقوم التصنيف السياسي والقرابي للقبائل والأقسام المتفرعة عنها في الوقت الحاضر حسب الترتيب التنازلي في الأحجام وذلك على النحو التالي:

وحدة السلف : " وهي وحدة الأصل الذي تعود إليه القبائل المختلفة والمتعددة".

ووحدة القبيلة الكبيرة الأم : " اتحاد حاشد أو اتحاد بكيل " التي تجمع بين مجموعة القبائل الحالية في كل من حاشد وبكيل.

٧- إن العصبية القبلية التي كانت سائدة في المجتمع البدوي والقبلي العربي قبل الإسلام لا زالت تؤدي دوراً كبيراً في الحياة القبلية اليمنية المعاصرة، كما أن القبائل اليمنية في الوقت الحاضر التي أصبحت تعيش حياة سياسية واقتصادية وثقافية جديدة لم تستطيع التخلص من نعراتها القبلية وروابطها العصبية، ومن الواضح أن الذي أبقى على الكيانات القبلية الاجتماعية "القرابية" والسياسية والاقتصادية والثقافية اليمنية حتى الآن هو حاجتها الذاتية إلى تأمين وجودها ومعتقداتها السياسية ومصلحتها الاقتصادية.

٨- تبيّن لنا مما جاء في الدراسة أن النظام السياسي والإداري القبلي لا يزال أقوى في تأثيره وفاعليته في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القبلية – وما يترتب عليها من علاقات وتفاعلات – من النظام السياسي والإداري الحكومي.

٩- إن العلاقات التي تربط شيخ القبيلة بأعضائها ليست علاقة إجبارية أو علاقة حاكم بمحكوم تعطى للشيخ الحق في أن يفعل ما يشاء، وإنما هي علاقة احترام متبادل.

تلك هي أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.وليست كلها لأن النتائج التي خرجنا بها من دراستنا كانت متعددة الجوانب.

إن مفهوم القبيلة الذي اعتمدنا عليه في دراستنا لن يقوم على المفهوم الاجتماعي للنسب أكان حقيقياً أم وهماً، أو من خلال الموقع الجغرافي الذي يسهم بالتأكيد بدوره البيئي البارز في رسم المكون الطبيعي لشخصية مواطنيه الذي تحفر

قساوة تضاريسه ومعالمه مجرى تشكيل الثقافة السياسية لقاطنيه من القبائل، بل اعتمدنا في دراستنا على الدور السياسي للقبيلة، والرموز المؤسسية القبلية، المشايخ وما تتمسك به وتفرضه من مظاهر تقليدية تتصادم مع فكر التحديث.

هوامش البحث:

1-Morton H. Fried, the Notion of Tribe "Menlo Park, California Community Publishing Company 1975,P.7

2-Julius Gould & William L. Kolb, (eds) Apictionary of the Social Sciences New York The Free Pries, 1969, P729.

٣-حول مفهوم القبيلة في الأنثوبولوجيا الاجتماعية في الفكر الغربي انظر:

Marshall D. Sahilns, Tribesmen, Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice Hauinc, 1971, PP.13.

لويس مير، مقدمة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة وشرح شاكر مصطفى سليم، بغداد: دار الحرية للطباعة، الكويت – جامعة الكويت، ط١، ١٩٨١، ص٤٩٨–٩٨٨.

٤-كذلك للتعرف على موقف المدرسة، البنائية – الوظيفية في علم الاجتماع تجاه القبيلة راجع: حسين فهيم، قصة الانثروبولوجيا: فصول في تاريخ علم الإنسان، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، فبراير/ شباط ١٩٨٦م، صص١٦٤–١٧٨.

٥-محمد محسن الظاهري: المجتمع والدولة في اليمن، دراسة العلاقة القبلية بالتعددية السياسية والحرية، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٣٩.

٦-انظر جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الشهير بابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبدالله علي الكبير وآخرين، القاهرة، دار المعارف، الجزء الخامس، مادة "قيل"، "د،ت" ص١٣٥١٩: العلامة اللغوي مجد الدين بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧، مادة قيل، ص١٣٥١.

٧-راجع: جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، الجزء الرابع، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٧٠، ص ص٣١٣–٣١٤ : عمر قروح، تاريخ الجاهلية، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٨٤، ص١٤٩.

٨-إحسان النص: العصبية القبلية وأثرها في الشعر الأموي، بدون مكان نشر، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٧٣، ص٥٥.

٩-ثريا التركي ودونا لدكول: مجتمع ما قبل النفط في الجزيرة العربية: فوضى قبلية أم مجتمع مركب ؟ المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٤١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ص٤٣٠.

١٠- زهير حطب: تطور بني الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، لبنان، معهد الإنماء العربي، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، ص٣٥.

١١- فؤاد أسحق الخوري: السلطة لدى القبائل العربية، بيروت، دار السافي، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ص١٤،١٣.

١٢- زهير حطيب: تطور بنى الأسرة العربية، مرجع سابق، ص٣٦.

١٣- ثريا التركي ودونالدكول: مجتمع مركب، المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد١٤١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ص٤٣. ولمزيد من التعرف على أهمية الأنساب لدى القبائل العربية، انظر: جواد علي، مرجع سابق، ص ٣٥٣-٣٥٦.

١٤- فؤاد أسحق خوري: السلطة لدى القبائل العربية، مرجع سابق، ص ص١٣، ١٤.

١٥- صلاح مصطفى الفوال: البداوة العربية والتنمية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص١٩٧.

١٦- راجع: فؤاد أسحق خوري: السلطة لدى القبائل العربية، مرجع سابق، ص ١٣-١٥.

١٧- المرجع السابق نفسه، ص١٤.

١٨- إحسان النص: العصبية، مرجع سابق،ص٧١.

١٩- المرجع السابق نفسه، ص٥٥.

٢٠- مسعود صاهر: القبيلة كمؤسسة سلطوية في المشرق العربي الحديث، مجلة الوحدة (المغرب) السنة الأولى، العدد١١، أب/أغسطس ١٩٨٥، ص ص٥-٦.

٢١- للتعرف على مفهوم القبيلة راجع: محمد محسن الظاهري: المجتمع والدولة، (دراسة العلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية) القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص٤٣. محمد زهبر: مشارقة الحياة الاجتماعية عند البدو في الوطن العربي، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص٨٩.

٢٢- مسعود ظاهر: القبيلة كمؤسسة سلطوية في المشرق العربي الحديث، مرجع سابق، ص٦.

٢٣- فيليب حتى وآخرون: تاريخ العرب، الجزء الأول، بيروت، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٥٢، ص٢٨.

٢٤- عبدالعزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط٤، ١٩٨٢، ص١٣٩.

٢٥- سعد الدين إبراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص٤٣.

٢٦- محمد محسن الظاهري: المجتمع والدولة في اليمن "دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية" مرجع سابق، ص٤٤.

٢٧- مؤسسة العفيف الثقافية، الموسوعة اليمنية، الطبعة الثانية، الحمراء، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص٢٣٦٨.

٢٨- المرجع السابق نفسه، ص٢٣٦٨.

٢٩- سمير العبدلي: ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص٧٤٠.

٣٠- محمد نجيب بوطالب: سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحات "الدكتوراه"٤١ بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص١٠٩-١١٠.

٣١- سمير العبدلي: ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، مرجع سابق، ص٧٤٠.

٣٢- عادل مجاهد الشرجبي: التحضير والبنية القبلية في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب – قسم الاجتماع، ١٩٩١، ص٢٦١.

٣٣- ناصر قائد سيف الذبحاني: تداخل المرجعيات وأثره في فاعلية الشخصية في المجتمع اليمني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، قسم علم الاجتماع، ١٩٩٩، ص١٢٨.

٣٤- قائد نعمان الشرجبي: الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص٦٢.

٣٥- السيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث: اليمن والإمام يحيى، ١٩٠٤-١٩٤٨، ط٣، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٤،ص٢١.

٣٦- الموسوعة اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص٢٣٦٩.

٣٧- المصدر السابق نفسه، ٢٣٧٠ ، ص٢٣٧٠.

٣٨- المصدر السابق نفسه، ص٢٣٧٠.

٣٩- المصدر السابق نفسه، ص٢٣٧٢.

٤٠- محمد محسن الظاهري: المجتمع والدولة في اليمن، مرجع سابق، ص١٩٨.

٤١- انظر: محمد يحيى الحداد: تاريخ اليمن السياسي، الجزء الأول، بيروت، شركة دار التنوير للطباعة والنشر، ط٤، ١٩٨٦، ص ص١٣٩-١٤٥ ؛ أحمد قائد الصائدي، حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى، بيروت، دار الآداب، ط١، ١٩٨٣، ص ص٢٨-٢٩.

٤٢- علي علي صبره: اليمن الوطن الأم، صنعاء: وزارة الإعلام والثقافة، ص١٩٨٦،١، ص ص٥٦-٥٧.

٤٣- مقدمة ابن خلدون: علي عبدالواحد وافي، تحقيق وتقديم، الجزء الثاني، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر،ط٣، (د.ت)،ص٦٩٥.

٤٤- عبدالله البردوني: اليمن الجمهوري، دمشق، دار الفكر، ط٤، ١٩٩٤، ص ص٧٣-١٥٦.

٤٥- محمد محسن الظاهري: المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

٤٦- المصدر السابق نفسه، ص٢٢٥.

٤٧- المصدر السابق نفسه، ص٢٢٦.

٤٨- انظر تعقيب محمد عبدالملك المتوكل، على بحث: باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المركز، ١٩٩٢، ص٥٨٩.

٤٩- سمير العبدلي: ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، دراسة ميدانية، مرجع سابق، ص١١١.

٥٠- بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن ١٩٧٨-١٩٩٠م، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩م، ص١٩.

٥١- سمير العبدلي: ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن "دراسة ميدانية" مرجع سابق، ص١١٣٢.

٥٢- التقرير الاستراتيجي – اليمن ٢٠٠٠ (صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠١م، ص١٢٧.

٥٣- محمد عبد العاطفي "قبيلة يمينة تعوق ترسيم الحدود السعودية، إسلام أون لاين، ٢٠٠٠/٨/٢٩م.

٥٤- انظر الرياض ٢٠٠١/٦/٣٠م.

٥٥- الحياة ٢٠٠٢/٥/٢١م.

56-http/www alwatan. Com/ graphics 2002/2/1201 heasd.
57-http/www.google archived news com. 21/12/2001.

٥٨- انظر كلمة الافتتاح التي ألقاها فارس السقاف في : الاختطافات في اليمن، المشكلة .. الآثار.. الحلول (ندوة)، صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٢، ص٩.

٥٩- التقرير الاستراتيجي – اليمن ٢٠٠٠، ص١٥٠.